معدلات البطالة في العراق ومدى مساهمة القروض الممنوحة من قبل المصارف لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في خفضها

Unemployment Rates in Iraq and the Extent of the Contribution of Loans Granted by Banks to Finance Small and Medium Enterprises in Reducing Them

نهلة تركي عبد السادة **الباحث** **nahlatrke@gmail.com**

أ.د. صادق راشد الشمري **كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة – العراق**

المستخلص

تناول هذا البحث دراسة ظاهرة البطالة في العراق ومدى مساهمة القروض الممنوحة من قبل المصارف لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في خفض معدلاتها، شملت الحدود الزمانية للدراسة الفترة الزمنية بين (٢٠١٢–٢٠١٨) أما الحدود المكانية فتمثلت باخذعينه عشوائيه من ستةمصارف عراقية (حكومية وخاصة)، حيث شملت المصارف الحكومية كل من (الرافدين والرشيد والصناعي) اما المصارف الخاصة فقد اشتملت على (المصرف العراقي الاسلامي ومصرف الخليج التجاري ومصرف الشرق الاوسط). ولتحقيق هدف البحث في ضوء ألفرضيات المرسومة تم تقسيم البحث على ثلاثة مباحث تمثل المبحث الاول بتسليط الضوء على واقع المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق والقروض الممنوحة لها ضمن عدة برامج. اما المبحث الثاني من هذا البحث فقد تضمن دراسة اهم ما يتعلق بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة من حيث مفهومها وأنواعها وخصائصها ومعرفة اهميتها والتحديات التي تواجهها والإطلاع على واقع لقروض الممنوحة لها.واخيراً فان المبحث الثالث فقد تم التطرق فيه، وقبل استعراض النتائج وتحليلها الى التعريف اولاً بعينة البحث من خلال استعراض عينة من المصارف الحكومية والاهلية ليتم بعد ذلك الانتقال الى عرض النتائج الميدانية وتحليلهابعد إجراء المعالجات الإحصائية واستخلاص النتائج من خلال تشخيص واقع متغيرات الدراسة الى متغيرين رئيسيين الاول يتمثل بالقروض الممنوحة من قبل المصارف عينة البحث لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة للحد من البطالة التي تعتبر المتغير الثاني في هذه الدراسة .واخيراً، اختبار فرضيات البحث. اهم الاستنتاجات التي توصل اليها الباحث إن دعم أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال منح القروض يسهم في نمو وتحسين هذه المشاريع في إطار تنمية القطاع الخاص، كما يساهم التمويل في قيام ونجاح وإستمرار هذه المشاريع لتقليل معدلات البطالة، اذ ان القروض التمويلية تُساهم في دعم قدرات الافراد العاطلين أو الباحثين عن العمل، للحصول ذاتياً على فرصة عمل تتناسب مع رغباتهم وإستعداداتهم ومؤهلاتهم من النواحي كافة بدلاً من الإعتماد على الوظيفة العامة التي توفرها الدولة. لذا اوصى بتبني سبل النهوض بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة بمضامينها المتمثلة بسياسات وبرامج قطاعية وكلية من خلال السعي الى تكامل انشطة المشاريع الصغيرة والمتوسطة مع الانشطة التجارية والصناعية والزراعية ويعتبر هذا التكامل من اهم اسباب نجاح هذه المشاريع.

الكلمات المفتاحية: القروض المصرفية، البطالة، المشاريع الصغيرة والمتوسطة

Abstract

This study examined the phenomenon of unemployment in Iraq and the extent of the contribution of these loans granted by banks to finance small and medium enterprises in reducing their rates. The temporal boundaries of the study included the period between (2012-2018). The spatial boundaries consisted of random sampling of six Iraqi banks(Where the government banks included (Rafidain, Rasheed and industrial), private banks included (the Iraqi Islamic Bank and the Gulf Commercial Bank and the Bank of the Middle East). In order to achieve the objective of the research in the light of the hypotheses drawn up, the research divided into three topics, the first section highlighting the reality of small and medium enterprises in Iraq and the loans granted to them within several programs. The second part of this research included the study of the most important related to small and medium enterprises in terms of their concept, types and characteristics, knowledge of the importance and challenges faced by them and the reality of the loans granted to them. Finally, the third topic has been addressed, and before reviewing the results and analysis, Through a review of a sample of government and private banks to be then move to the presentation of the results of the field and analysis after the processing of statistical analysis and the results by diagnosing the reality of the variables of the study into two main variables: But the research sample banks to finance small

and medium enterprises, to reduce unemployment, which is the second variable in this study. Finally, test the hypothesis of research.

The main conclusions of the researcher are that supporting small and medium-sized enterprises through the granting of loans contributes to the growth and improvement of these projects in the framework of private sector development. Funding also contributes to the success and continuation of these projects to reduce unemployment. Unemployed or job seekers to obtain a job opportunity that suits their qualifications, qualifications and qualifications in all respects, rather than relying on the public service provided by the state. Therefore, it recommended adopting ways to promote small and medium-sized enterprises with the contents of policies and programs sector and college through the pursuit of integration of small and medium enterprises activities with commercial activities, industrial and agricultural integration considered the most important reasons for the success of these projects.

Keyword: the bank loans, Unemployment, Small and Medium Enterprises

المقدمة:

تعتبر القروض المصرفية من أهم أوجه استثمار الموارد المالية للمصارف، فهي تمثل الجانب الأكبر من الأصول، كما انها يمثل العائد المالي المتولد عنها الجانب الأكبر من الإيرادات. وبالنظر للأهمية البالغة التي تحتلها القروض المصرفية على مستوى نشاطات الأفراد والمؤسسات، فقد أصبح من الضروري أن يولي اصحاب الشأن والمعنيون في المصارف عناية خاصة بالقروض من خلال وضع سياسة ملائمة تضمن سلامتها. حيث يمثل النشاط الاقراضي احدى الركائز الاساسية لعمل الموسسات المصرفيه وذلك من خلال اعادة اقراض الودائع بهدف تحقيق الارباح حيث تلعب المصارف دورا حيويا في الاقتصاد القومي من خلال الدور المزدوج الذي تلعبه من جمع المدخرات القوميه وقبولها في صورة ودائع لاجال مختلفة واوعيه ادخارية متنوعة من حانب. ومن حانب اخر تقوم المصارف بتوظيف جزء كبير من هذة الودائع والمدخرات على شكل تسهيلات ائتمانيه وقروض تستفيد منها جميع قطاعات الاقتصاد القومي لتمويل عملياتها المتعددة. ونسعى من خلال هذا البحث الى اظهار دور القروض الممنوحة من قبل المصارف لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة في العراق.

١- منهجية البحث

اولاً: مشكلة البحث

تتمحور مشكلة البحث حول الاجابة عن التساؤلات الاتية فضلا عن تساؤلات قد تظهر اثناء البحث

١- هل تساهم القروض في تخفيف معدلات البطالة

٢- هل تساهم القروض في النهوض بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة والنهوض بالواقع الاقتصادي والاجتماعي في العراق.

ثانياً: أهمية البحث

تبرز أهمية البحث من خلال معرفة الدور الذي القروض الممنوحة لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق في تقليل معدلات البطالة والحد من الفقر فضلا عن مساهمتها الكبيرة والفاعلة في زيادة معدلات النمو الاقتصادي والذي يتمثل بالتالي: -

١- أبراز أهمية سياسات الدولة في تحفيز المصارف لمنح القروض لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة وفي تحريك عجلة التنمية الاقتصادية.

٢-التقليل من اثار ظاهرة البطالة كمشكلة تواجه الاقتصاد العراقي.

٣- هذه العوامل وغيرها تجعل الحاجة قائمة إلى المشاريع الصغيرة والمتوسطة لما لها من أهمية كبيرة بالنهوض بمسيرة التنمية الاقتصادية.

ثالثاً: اهداف البحث

يهدف البحث إلى تحقق الآتي:

١-التعرف على واقع البطالة في العراق ولا سيما البطالة في شرائح الخريجين.

٢-معرفة ودراسة واقع المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق التحديات والمعوقات التي تتعرض لها تلك المشروعات.

٣-التعريف بدور السياسة الاقراضيه للمصارف في حل مشكلة البطالة.

٤-العلاقه والتأثير بين منح القروض للمشاريع الصغيره والمتوسطة من قبل المصارف وبين معدل البطالة واقتراح سبل للنهوض بها.

رابعاً: فرضية البحث

تستند هذه الدراسة على فرضيتين رئيسيتين مفادهما: -

الفرضية الاولى: انه توجد علاقة ارتباط بين منح القروض المصرفية للمشروعات الصغيرة والمتوسطه وبين الحد من معدلات البطالة.

الفرضية الثانية: هنلك تاثير بين منح القروض للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وبين معدلات البطالة.

خامساً: حدود البحث

شملت الحدود الزمانية للدراسة الفترة الزمنية بين (٢٠١٨-٢٠١٢) أما الحدود المكانية فتمثلت باخذ عينه عشوائيه من ستة مصارف عراقية (حكومية وخاصة)، حيث شملت المصارف الحكومية كل من (الرافدين والرشيد والصناعي) اما المصارف الخاصة فقد اشتملت على (المصرف العراقي الاسلامي ومصرف الخليج التجاري ومصرف الشرق الاوسط).

سادساً: منهج البحث

تستند الدراسة على المنهج الوصفي والاستقرائي بما يتلاءم مع موضوع الدراسة اعتماداً على المسوح والتقارير للوصول الى هدف الدراسة والخروج بنتائج تتوائم مع اهداف البحث.

سابعاً: مصادر جمع البيانات

تم في دراستنا هذه الاعتماد على مصادر متعددة لغرض الحصول على البيانات الخاصة بانجاز متطلبات البحث، وهي كما يأتي:

١-**الجانب النظري:** وقد اعتمد البحث على ماتوفر من مصادر عربية واجنبية ورسائل واطاريح ودوريات عربية واجنبية ذات صلة بموضوع البحث بالاضافة الى مصادر الشبكة الدولية للمعلومات (شبكة الإنترنيت) مع الاستعانة بالقوانين والأنظمة واللوائح.

٢-**الجانب التطبيقي:** وقد اعتمد الباحث في هذا الجانب على البيانات المصرفية الخاصة بمتغيرات البحث خلال الفترة الزمنية للدراسة بالاضافة الى المقابلات الشخصية مع ذوي الاختصاص والجهات ذات الصلة بموضوع الدراسة.

ثامناً: هيكلية البحث:

بهدف انجاز البحث وتحقق اهدافه فقدتم تقسيمه على ثلاثة مباحث وكمامبين في الشكل-١ الذي يوضح الهيكل العام للبحث. اهتم المبحث الأول بالخلفية النظرية وأدبيات البحث محاولًا أن يكون شاملاً لكل ما يتعلق بالقروض المصرفية وظاهرة البطالة. اما المبحث الثاني فقد تطرق الى دراسة مايتعلق بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة من حيث مفهومها وأنواعها وخصائصها ومعرفة اهميتها والتحديات التي تواجهها والإطلاع على واقع القروض الممنوحة لها. المبحث الثالث تم التطرق في هذا المبحث الى التعريف اولاً بعينة البحث من خلال استعراض عينة من المصارف الحكومية والاهلية ليتم بعد ذلك الانتقال الى عرض النتائج الميدانية وتحليلها بعد إجراء المعالجات الإحصائية واستخلاص النتائج من خلال تشخيص واقع متغيرات الدراسة الى متغيرين رئيسيين الاول يتمثل بالقروض الممنوحة من قبل المصارف عينة البحث لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة للحد من البطالة التي تعتبر المتغير الثاني في هذه الدراسة .واخيراً، اختبار فرضيات البحث.

المبحث الأول: القروض المصرفية وظاهرة البطالة

تعتبرعملية الاقتراض ظاهرة تاريخية استمرت في التطور الى يومنا هذا بحيث اصبحت من أبرز طرق تغطية الاحتياجات المالية للافراد والمصارف على حد سواء من اجل تغطية تمويل مشاريعها، كما انها في نفس الوقت تعتبر بالنسبة للمصارف عملية ديمومة لنشاطها المصرفي نظراً للعائد المالي الذي تحققه وبضمانات تشترطها المصارف عند منحها للقروض. فالمصارف لا تكتفي بجمع الأموال فقط بل تهتم بالبحث عن طرق استخدامها، ومن بين هذه الطرق تمويل المشاريع الاستثمارية والتي هي من أهم النشاطات الاقتصادية التي تساهم في تحقيق التوازن المالي النشاط الاقتصادي، وتسعى المصارف في المحيط الذي تنشط فيه إلى تحقيق أكبر ربح ممكن، من خلال التوفيق بين مواردها واستخداماته، ويتم ذلك بالاستثمار والتوظيف في العمليات المالية والنقدية وتعتبر

عملية تقديم القروض أهم أوجه الاستثمار للموارد المالية، ويمثل العائد منها الجانب الأكبر في إيرادات المصارف. وتعتبر القروض هي إحدى وسائل الدعم المالي المعبر عنه بالرغبة الفردية على الإستثمار في مجالات العمل النافع الذي يدر دخلاً يؤهله لسد إحتياجاته الاساسية بإطمئنان، وهي مطابقة عملية لحقوق الإنسان في مجال المساواة وحرية الإختيار، والتصرف بمردودات العمل والتمتع بالضمان الاجتماعي في حالات المرض والإصابة والشيخوخة والعجز، والحق بالإنضمام إلى الجمعيات أو النقابات، ويرتبط نجاح برامج القروض بآلية العمل الموضوعية التي تُبسط إجراءات الحصول على القرض الصغير. **(البرامج العراقية للحد من الفقر، العدد الرابع /شباط ٢٠٠٨).**

كما انه يمكن اعتبار القروض جزءاً من النشاط التمويلي للقطاعات العامة والخاصة على حد سواء والتي تهدف إلى بث الروح للإستثمار في المشاريع الصغيرة و المتوسطة الذي لايحتاج إلى مستويات كبيرة من التمويل بحيث يوفر فرص تشغيلية فاعلة للفئة المنتجة من المجتمع وتنشيط القابليات الكامنة خصوصاً لدى خريجي الجامعات والمعاهد وذوي المهن والحرف الذين يتمتعون بخبرات عملية جيدة ولا تتوفر لديهم القدرة على تمويل مشاريعهم الصغيرة الخاصة لتكوين مستوى جديد من التشغيل الذي تساهم في تخفيض نسبة البطالة **(سعودي، هشام قاسم، العدد الرابع /شباط ٢٠٠٨)**(ويمثل القرض الشكل الاساسي للتعاملات المصرفية حيث ان الجانب الاكبر من المعاملات المصرفية التي تتم في الوقت الحاضر، ليس معاملات فورية وانما معاملات ائتمانية **(بيان حرب، ٢٠٠٦).** وعليه سنتناول في هذا المبحث اهم التعاريف التي تخص القروض وعناصرها وانواعها المختلفة.

اولاً: – القروض المصرفية

من خلال بحثنا ودراستنا في اغلب المراجع عن المفاهيم التي تعبر عن مصطلح " قرض" فقد وجدنا ان هنالك اوجه تداخل بين مصطلحين هما " القرض" و "الائتمان " ولغرض اعطاء مفهوم شامل عن القرض وجب التمييز بينهما وقد تم تعريف هذين المصطلحين بالتالي: –

حيث تم نعريف الائتمان على انه "هوالتزام جهة تجاه جهة اخرى بالاقراض او المداينة، ويراد به ايضا ان يقوم الدائن بمنح المدين مهلة او فترة زمنية من الوقت يلتزم المدين عند انتهائها بدفع قيمة الدين **(عشيش، حسن سمير، ٢٠١٠).**

او يعرف الائتمان على الثقة المعنوية التي توليها المصارف لشخص ما بأن تمنحه مبلغاً من المال لاستخدامه في غرض محدد، وخلال فترة زمنية معينة، متفق عليها وبشروط معينة لقاء عائد مادي متفق عليه وبضمانات تمكن المصرف من استرداد قرضه في حال توقف العميل عن السداد **(السعودي، جميل سالم الزيدانين ، ١٩٩٩).** بينما يعرف القرض على انه "مبلغ مالي مدفوع من طرف الجهاز المصرفي للأفراد والمصارف بهدف تمويل نشاط اقتصادي في فترة زمنية محددة، وبمعدل فائدة مسبقا. اوانهاتعتبر عملية تحويل مؤقتة لرأس المال من زبون اقتصادي لآخر وذلك قصد استغلاله في نشاط إنتاجي أو استهلاكي، يسدد المبلغ مضافا إليه قيمة الفائدة التي تعتبر تعويضا للمقرض على حرمانه من رأسماله **(حسين بلعجوز، المسيلة، ٢٠٠٣-٢٠٠٤)** ومما سبق ذكره نستنتج أن كل عملية قرض، كي تكون كذلك يجب أن يتوفر فيها عنصرين اساسيين على الأقل:

الأول: ويتمثل في عنصر الثقة فالدائن له ثقة في أن المدين سوف يقوم بالتسديد في الموعد المحدد، وبصفة عامة فهو قادر على الوفاء بكل الالتزامات التي تعهد بها.

الثاني: ويتمثل في ضرورة وجود فجوة زمنية ما بين منح الأموال وما بين استرجاعها وليس قرضا إن لم تكن هذه الفجوة الموجودة **(الطاهر الاطرش، المطبوعات الجامعية).**

ثانيا: أنواع القروض المصرفية

إنّ للقروض أنواعاً مختلفةً ولكلّ نوعٍ منها وظيفة وهدف معيّن، يحقّقان المطلوب من القروض بالطريقة الأنسب، فيما يأتي أهمّ أنواع القروض.

١-القروض الشخصيّة:

وهي من أكثر أنواع القروض استخداماً وتُقدِّمها المؤسّسات الماليّة وتحديداً المصارف، وتكون هذه القروض في الغالب مبلغاً من المال مُقدّما للأفراد مقابل تقديمهم مجموعةً من الضّمانات إلى المصرف الذي سيقدّم القرض وفيها يجب التّحقق من طبيعة الدّخل

الشخصيّ للفرد وأيّ إثباتٍ ماليٍّ لقيمة أصولٍ غير متداولةٍ ومن الأمثلة عليها: أوراق ملكيّة المباني، أو الأراضي، أو المركبات، بحيث تضمن إثبات حقّ المصرف في الحصول على قيمة القرض (Glenn Curtis, 2017).

٢-القروض حسب درجة الضّمان

وهذا النوع من القروض يقسم الى ثلاثة اقسام وكالاتي:

أ- **القروض المضمونة:** هي القروض التي يجب تقديم ضمانٍ معيّنٍ إلى الجهة التي تمنحها مقابل الحصول عليها.

ب- القروض غير المضمونة: هي القروض التي لا تعتمد على تقديم أيّة ضمانات ولكن يقابلها فرض نسبةٍ عاليةٍ من الفائدة على القيمة الإجماليّة للقرض.

ت- **قروض العقارات:** هي القروض التي يُقدّمها المصرف مقابل الحصول على رهنٍ عقاريٍّ أيّ أن يظلّ العقار التّابع لقيمة القرض **(LaToya Irby, 2017)**

٣-القروض حسب المدّة الزمنيّة

ويُقسَم هذا النوع من القروض إلى ثلاثة أقسام وهي:

أ- **القروض قصيرة الأجل:** هي القروض التي تشمل على الالتزامات البسيطة ويحصل عليها الأفراد مقابل شراء بعض الأشياء أو دفع مبالغ منخفضة القيمة

ب- **القروض متوسّطة الأجل:** هي القروض التي تعتمد على تمويل شراء الأشياء المتوسّطة بحيث تتراوح الفترة الزمنيّة الخاصّة بسدادها بين سنةٍ وخمس سنواتٍ

ت- **القروض طويلة الأجل:** هي القروض التي تعتمد على شراء الأشياء ذات الأسعار المرتفعة لذلك قد تصل فترة سدادها إلى ما يقارب عشر سنواتٍ **(ncyclopedia.com, 2017)**.

ثالثاً: شروط منح القروض

قبل المباشرة بتقديم القروض، هنالك مجموعة من الشروط يجب توفّرها لمنح القروض وهي كما مبينة في الاتي:

١. **تحقيق الرّضا:** هو وجود القبول من قِبَل أطراف القرض على صيغة العقد الخاصّ به وضمن مجموعةٍ من النقاط القانونيّة الواضحة.

٢. **توفر الأهليّة العقليّة والنفسيّة والقانونيّة:** فيجب أن يتمتّع المُقرِض بأهليّة التّصرّف بما سيُقرِضه وأن يتقدّم المُقترض بطلب الحصول على القرض بطريقة صحيحةٍ ويلتزم بسداده.

٣. **طبيعة القرض:** هي الشكل الخاصّ بالقرض فقد يكون نقوداً قابلةً للصّرف ومن ثمّ يتمّ سدادُها أو أشياء ماديّةً تُدفَع قيمتها وفقاً لدفعاتٍ متفرّقةٍ **(محسن البيه، ٢٠١٧)**.

هناك مجموعة اخرى من العناصر التي تشكل حجر الزاوية لهذه السياسة وهي (عناصر خاصة بزبون، عناصر خاصة بالمصرف، عنصر خاصة بالقرض) من خلال المثلث او الهرم الاقراضي المبين في الشكل رقم (١) يتبين لنا مدى الترابط بين عناصره المختلفه من اجل سلامة العملية الاقراضية ويمكن ان نطلق عليها (5Cs) وكالاتي: -

١-**خصائص شخصية المقترض او الزبون** (Character) وهي تشير الى استقامة الزبون ومدى الثقة به، كما ينبغي على المحلل المالي ان يقوم بتقييم سلامة المركز المالي ورغبتة في التسديد اما إذا كانت هناك شكوك خطيرة تجاه القرض فينبغي عندها رفض تقديم طلب القرض.

٢-**راس المال** (Capital) ويشير الى ثروة الزبون المقاسة بسلامة مركزه المالي والمكانة السوقية له

٣-**قدرة الزبون** (Capacity) ونشير الى ان العميل له القدرة على الاستدانة من المصرف وتختلف من عميل.

٤-**الضمان الاضافي** (Collateral) وتعتبر المصدر الثانوي للمقترض في التسديد او الضمان في حال الفشل Default في امتلاك موجودات يستطيع المصرف الاستيلاء عليها وتحويلها الى سيولة عند تقصير المقترض.

الظروف (Conditions) وهي تشير الى البيئة الاقتصادية او ما يخص الصناعة من عوامل تجهيز وانتاج وتوزيع مؤثرة في عمليات الشركة (**الشمري، صادق راشد حسين، الطبعة الثانية، (2006)**).

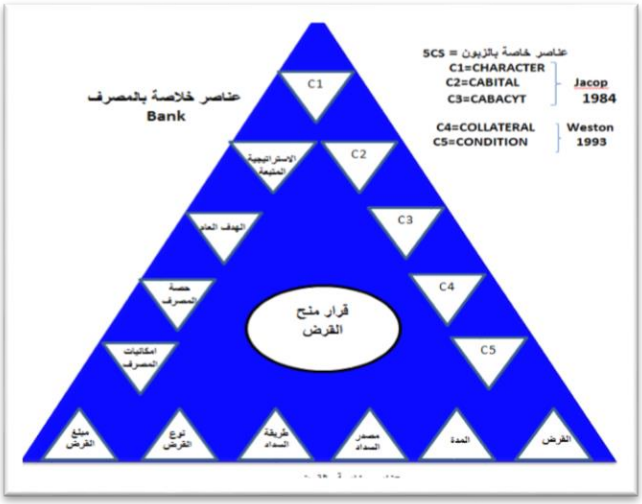

شكل (١) يوضح المثلث او الهرم الاقراضي (5Cs) والذي يوضح الترابط بين عناصره المختلفة من اجل سلامة العملية الاقراضية (**الشمري، صادق راشد حسين، ٢٠٠٦: ١٩- ٢٠**)

رابعاً: ظاهرة البطالة

تعتبر ظاهرة البطالة من أهم التحديات التي واجهت وتواجه اقتصاديات العالم، لكونها مشكلة ذات أبعاد جغرافية وتاريخية بمقدار ارتباطها بمراحل التطور الاقتصادي والاجتماعي في المجتمع. وقد حظي هذا الموضوع باهتمام المفكرين الاقتصاديين على اختلاف مذاهبهم وأفكارهم من فترة زمنية إلى أخرى. وتعتبر البطالة أحد المؤشرات الاقتصادية الرئيسة التي تعكس حالة اختلال التوازن العام في الاقتصاد القومي، وتمتد تأثيراتها السلبية على التوازن الاجتماعي والسياسي للمجتمع، وهي بهذا المعنى تعد مشكلة معقدة ومتعددة الجوانب. وعلى الرغم من أن مشكلة البطالة مشكلة عالمية إلا أنها تأخذ منحنى آخر في العراق فهي تمثل الخطر الحقيقي من حيث قيمة العنصر البشري باعتباره أهم روافد العملية التنمويه في الاقتصاد العراقي في ظل شح الموارد المادية التي يعاني منها البلد. ظلت التحديات التي تواجه الشباب تمثل ارثاً افرزته عقودمن سوء الادارة الاقتصادية وسوءاستثمار الموارد البشرية والمادية، فيما عززت نتائجها السلبية افرازات الحروب المتوالية وظروف الازمات، وبالرغم من تغير الاوضاع الاقتصادية والسياسية ومع ماتحقق من انجازات ملموسة في ميدان الشباب استمرت هذه الشريحة تواجه تحديات جسيمة تعرقل فرص استدامتها.

(وزارة التخطيط العراقية ، ٢٠١٣-٢٠١٧).

خامساً: تعريف البطالة

عن محاولة اعطاء تعريف للبطالة فأن اول تساؤل يتبادر الى الذهن من هو العاطل عن العمل؟ فالعاطل عن العمل هو الذي لايعمل هذا المفهوم وحده غير كاف، حيث هناك افراد لايعملون لأنهم غير قادرين على العمل وبالتالي لايمكن اعتبارهم عاطلين عن العمل مثل (الاطفال، العجزة، كبار السن، المرضى). كما ان هناك بعض الافراد القادرين على العمل ولكنهم لايعملون فعلا ومع ذلك لايجوز اعتبارهم عاطلين عن العمل لأنهم لايبحثون عن العمل. وهكذا فأن ليس كل من لايعمل عاطلا وليس كل من يبحث عن العمل يعد ضمن وصف العام عاطل ولقد عرفت منظمة العمل الدولية المتعطلين عن العمل بالأتي: (كل شخص قادر على العمل وراغب به ويريده ويقبل به عند مستوى الاجر السائد لكنه لايجد هذا العمل) او بأنّها "لفظ يشمل كلّ الأشخاص العاطلين عن العمل رغم استعدادهم له وقيامهم بالبحث عنه مقابل أجر أو لحسابهم الخاص. هذا يعني ان المتعطلين نوعان الاول يشتمل على الذين يدخلون سوق العمل لأول مرة والثاني يتضمن المتعطلين الذين سبق لهم العمل واضطروا لتركه لاي سبب من الاسباب (**حنان عبد خضر واخرون، ٢٠١٠**).

سادساً: انواع البطالة: يمكن تقسيم البطالة الى عدة انواع يمكن ايجازها باالتالي:

١.**البطالة الاحتكاكية:** تنشأ نتيجة صعوبة انتقال العمال بين المشاريع الأنتاجية المختلفة في البلد وتعود هذه الصعوبة الى جهل العمال بفرص العمل المفتوحة أمامهم في المناطق الأخرى أو ترجع الى صعوبة الانتقال من محلات سكن العاطلين الى مقرات أعمالهم. وقد تظهر هذه البطالة نتيجة عدم تدريب العمال العاطلين على المهن والاعمال التي يحتاجها المجتمع اما بسبب عدم رغبتهم في التدريب أو بسبب عدم رغبتهم في القيام بأعمال اخرى غير تلك التي مارسوها سابقا. ويمكن اجمال اسباب ظهور هذا النوع من البطالة على النحو الآتي:

أ- تغيير الطلب على منتجات بعض الصناعات وحدوث تغيير كبير في الهيكل الصناعي كظهور صناعات جديدة وقلة الطلب على الصناعات القديمة.

ب- نتيجة للتقدم التكنولوجي في الانتاج واحلال الآلة أو طرق الانتاج الحديثة محل العمالة.

التغيرات التي تتعرض لها التجارة الخارجية والتي تتمثل باحلال بعض المواد الاولية الجديدة بدلآ من السائدة ويطلق على هذا النوع في بعض الاحيان بصورةغير دقيقة البطالة الهيكلية او التركيبية ولعل السمة الاساسية للبطالة الاحتكاكية أنها مؤقتة.وان الشخص يترك وظيفة ما ليجد أفضل منها والأصل أن يجد ذلك وان الاحتكاك في سوق العمل لابد وان يسمح بوجود الوظيفة المناسبة **(خالد واصف الوزني، ٢٠١٦)**.

٢.**البطالة الهيكلية:** وهي حالة تعطل في أجزاء القوة العاملة بسبب تطورات تؤدي الى اختلاف متطلبات هيكل الاقتصاد القومي عن طبيعة ونوع العمالة المتوفرة وتقترب الى حد ما فكرة البطالة الهيكلية من البطالة الاحتكاكية في أن تطور وسائل الانتاج وتقدمها يؤدي الى الاستغناء عن بعض افراد القوة العاملة لكن الفرق بين الأمرين ان البطالة الاحتكاكية تكون مؤقتة اما في حالة البطالة الهيكلية فأن الوضع مختلف حيث تجد شريحة من الموظفين ان امكاناتهم ومؤهلاتهم لم تعد مناسبة للمجتمع بسبب تغير هيكل الاقتصاد ككل مما يجعل من التعطل امرآ طويل المدى نسبيا اذ ما اختار واعادة التأهيل والتأقلم مع الوضع الجديد

٣. **البطالة الدورية:** يظهر هذا النوع من البطالة نتيجة ركود قطاع الأعمال وعدم كفاية الطلب الكلي على العمل، كما قد تنشأ نتيجة لتذبذب الدورات الاقتصادية. يفسر ظهورها بعدم قدرة الطلب الكلي على استيعاب أو شراء الانتاج المتاح مما يؤدي الى ظهور الفجوات الانكماشية في الاقتصاد المعني بالظاهرة. تعتبر البطالة الدورية اجبارية على اعتبار أن العاطلين عن العمل في هذه الحالة على استعداد للعمل بالأجور السائدة الا أنهم لم يجدوا عملا. أن مستوى التوظيف أوالاستخدام يتقلب مع تقلب الدورات التجارية أو الموسمية بين الانكماش والتوسع **(الوافي الطيب، بهلول لطيفة، ٢٠١٢)**.

٤-**البطالة الموسمية:** تظهر بعض النشاطات الاقتصادية او تزدهر بشكل موسمي مثل الزراعة وبعض أنواع المنتجات التي تستهلك اساسا في أحد فصول العام صيفآ أو شتاءآ. ففي الموسم المخصص لتلك المنتجات يزداد الطلب عليها ويزدهر الامر الذي يزيد من حجم الطلب على القوى المستخدمة في تلك الصناعات. كما ان ذلك الطلب ينحسر أو يختفي أحيانا عند انتهاء موسم الانتاج. وهنا يظهر مايسمى بالبطالة الموسمية حيث يواجه بعض العمال التوقف عن العمل في مواسم معينة. ويمكن تفادي مثل هذا النوع من البطالة بتدريب العمال على اعمال أخرى يمكن مزاولتها بعدانتهاء الموسم الانتاجي للسلعة التي يشتغلون فيها اساساً.

٥- **البطالة المقنعة:** هي عبارة عن الحالة التي يكون لدى الفرد عمل الا أن عمله دون مستوى المطلوب أو انه يمارس عمل خلال جزء من وقت العمل المعتاد فقط رغم أن قادر وراغب في القيام بالعمل طول وقت العمل كاملآ. وعلى هذا فان البطالة المقنعة تمثل استخداما الا انه ليس استخداما كاملا. ولكن يلاحظ أن هناك من العمال من يفضل الاشتغال أياماً قليلة من الاسبوع ولا سيما النساء المتزوجات ومثل هؤلاء لايمكن أن نعتبرهم من جملة الأشخاص الذين يحسون بوطأة البطالة. وبالتالي لا تشملهم البطالة المقنعة وتحدث البطالة المقنعة بسبب سوء توزيع العمالة على القطاعات الاقتصادية المختلفة **(محمد رفعت طاقة واخرون، ٢٠٠٨)**.

وعليه فان البطالة المقنعة تمثل استخداماً الا انه ليس استخداما كاملا. ولكن يلاحظ أن هناك من العمال من يفضل الاشتغال أياماً قليلة من الاسبوع ولا سيما النساء المتزوجات ومثل هؤلاء لايمكن أن نعتبرهم من جملة الأشخاص الذين يحسون بوطأة البطالة. وبالتالي لا تشملهم البطالة المقنعة وتحدث البطالة المقنعة بسبب سوء توزيع العمالة على القطاعات الاقتصادية المختلفة يصيب هذا النوع من البطالة القطاعات الاقتصادية ذات الانتاجية المنخفضة والتي تتميز عادة بضخامة عدد العاملين فيها وخصوصا القطاع الزراعي في الدول النامية وقد انتقل هذا النوع من البطالة الى معظم القطاعات الحكومية في الدول النامية

سابعاً: أسباب البطالة

١-توقف اغلب شركات القطاع العام وانخفاض كبير في القدرات الإنتاجية للبعض منها.

٢-عدم الاستقرار السياسي والأمني .

٣-الفساد الإداري والمالي المستشري في اغلب مؤسسات الدولة.

٤-تركز رأس المال في أيدي فئة قليلة من المواطنين والذين يفضلون الاستثمار في الخارج.

الانفتاح على البضائع المستوردة وسياسة الإغراق التي أتبعت في الأسواق العراقية من قبل دول الجوار أدت إلى توقف اغلب الصناعات الصغيرة والمتوسطة وبعض الصناعات الشعبية **(رمزي زكي،١٩٩٧)**.

توقف الدولة عن تعيين الخريجين بسبب سؤ التخطيط والتنمية مما ادى الى ظهور بطالة المستعملين بدل من بطالة الاميين **(فلاح خلف الربيعي ، ٢٠٠٨)**.

عدم التنسيق بين التعليم والتدريب وسوق العمل. وهذا يعود الى قصور السياسة التعليمية وعدم مواكبتها متطلبات سوق العمل **(د. مرسي بن شهرة،٢٠٠٩)**.

المبحث الثاني: المشاريع الصغيرة والمتوسطة المفاهيم والخصائص

لاقت المشاريع الصغيرة والمتوسطة اهتماماً بالغاً وتطورا كبيرا من قبل العديد من المنظمات العالمية وكذلك الاقتصاديين كونها تعتبرمن اهم الوسائل التي تدفع إلى التطور الاقتصادي حيث تتميز بسرعة انشائها ودورها الفعال في التنمية الاقتصادية. أن تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتشجيع اقامتهامن أهم روافد عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول بشكل عام والدول النامية بشكل خاص وذلك باعتبارها منطلق أساسي الزيادة الطاقة الانتاجية من ناحية والمساهمة في معالجة مشكلتي الفقر والبطالة من ناحية أخرى **(سرحان سلمان، ٢٠١٦)**.

اولاً: نعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة

هناك مفاهيم عديدة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومن خلال البحث في كثيرمن الأدبيات الاقتصادية في مجال توضيح ماهية المشروع الصغيرة المتوسطة حيث يمكن أن نجد اختلافات كثيرة في هذا المجال سواء كان داخل البلد الواحد أو ضمن بلدان مختلفة فالمشروع الصغير والمتوسط وفق مفاهيم منها العمال أو رأس المال أو تقديم المنتجات أو الخدمات ويمكن تعريفه على انه (المشروع الذي يمتلكه ويديره صاحبه بمفرده لكن حجم مبيعاته محدودة داخل الصناعة التي يعمل بها.وقد اعتبر ان ينطبق اسم المشروعات الصغيرة على المطاعم والورشات الصغيرة ومحلات البقالة والمصانع الصغيرة) .

ثانياً: خصائص ومميزات المشاريع الصغيرة والمتوسطة

رغم التباين في تعريف وترتيب الأولوية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة ألا انها تتصف بخصائص معينة تميزها (سلبياً وايجابياً) عن غيرها من المشروعات وهي كالآتي:

أ- **انخفاض التكاليف الرأسمالية:** يتميز هذا النوع من المشاريع بأنها ذات استثمارية محدودة بالاضافة الى أن تكلفة رأس مال المستثمر في أصوله الثابتة والمتغيرة منخفضة نسبياً مما يجعل تكلفة خلق فرص العمل فيها متدنية اذا ما قورنت بتكلفتها في الصناعات الكبيرة **(منظمة العمل العربية ، ٢٠٠٩)**.

ب- **قلة الايدي العاملة:**ان عدد العاملين الذي تحتاجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة لكي تبدأ نشاطها يكون قليل نوعا ما ولا يتجاوز العشرة اشخاص فهي لاتحتاج إلى عدد كبير من العمال بقدر ما يحتاج إلى مهارة أولئك ألعمال، وعلى الرغم من قلة عدد العاملين في المشروع الواحد إلا أن عددها الكبيرة وانتشارها الواسع يجعلها كثيفة العمالة وقدرتها على امتصاص الأيدي العاملة العاطلة عن العمل مقارنة بالمشروعات الكبيرة التي تستعين بالآلة بدلاً عن الإنسان **(موقع كنانة أون لاين، www.kenanaonline.org)**.

ت- **الجمع بين الإدارة والملكية:** نظرا لبساطة الهيكل التنظيمي لمثل هكذا مشاريع واعتمادها أساليب إدارية ميسرة غير معقدة لتسيير مهام عملها جعل إمكانية تولي الإدارة المالية والفنية للمشروع تتسم بالمرونة والاهتمام الشخصي ضامنا للتوافق بين المركزية لأغراض التخطيط والرقابة وبين اللامركزية لأغراض سرعة التنفيذ.

ث- **تواضع المستوى التكنولوجي:** تتسم مثل هكذا مشاريع بمحدودية التطور التكنولوجي مقارنة بالمشاريع الكبيرة نتيبسبب ضعف القدرة المالية لاصحاب تلك المشاريع فغالباً ما يكون المستوى التكنولوجي المستخدم غير متقدم نسبياً واعتماده حد كبير على الإمكانيات المحلية التي غالبا ما تتسم ببساطة لادوات المستخدمة والتي بدورها تعتمد على مهارة العمال **(ميساء حبيب سلمان، ٢٠٠٩،).**

ج- **الانتشار الجغرافي الواسع:** غالبا ما تتميز هذه المشاريع بانتشارها الجغرافي الواسع الذي يجعلها تغطي مناطق مختلفة وأعداد كبيرة من السكان والذي يعود سببه لانخفاض كلفة التاسيس ومحدودية إلانتاج، الذي غالباً ما يكون مستهلكي هذا الإنتاج في إطار وحدود منطقة إقامة ألمشروع ملبياً بذلك احتياجات المجتمع المحلي بتأسيس المزيد من هذه المشاريع **(مرزوقي نوال،٢٠١٠).**

ح- **تمكين المرأة اقتصاديا: أبرز** ما يميز المشاريع الدور البارز للمرأة فيها، حيث تستقطب نسبة عالية من النساء للعمل بها سواء كانت صاحبة المشروع أم عاملة في المشروع كون أكثر هذه المشاريع متطلبات عمل المرأة لا سيما في المناطق الأكثر احتياجا) **ناهدة عبد الكريم حافظ ،٢٠١١).**

ثالثا: أنواع المشاريع الصغيرة والمتوسكط.

ويمكن تصنيف هذه ألمشاريع ضمن عدة تصانيف وأقسام، والتي تتمثل

تنقسم المشاريع الصغيرة إلى أربعة أقسام: -

١. المشاريع الصناعية المنزلية: وتضم الصناعات التي تمارس داخل المنزل وغالب ماتكون وسائل الانتاج فيها بدائية وبسيطة وتعتمد على الايدي عاملة ماهره تتبع الاساليب التقليدية المتوارثة في العمل وهي التي تنتشر في الارياف والمدن على حد سواء مثل صناعة السجاد اليدوي والحياكة والتطريز... إلخ.
٢. المشروعات الصناعية الحرفية: تعرف الصناعية الحرفية بأنها المنشآت التي لا يزيد عدد العاملين فيهاعن تسعة عمال في بعض الدول مثلا.
٣. المشروعات الصناعية الصغيرة الريفية: وتشرف على هذه المشروعات الصناعية وزارة العمل الشؤون الاجتماعية والهدف منها يكمنان في تشجيع استمرار صناعة لبسط والسجاد اليدوي والحرير الطبيعي في القرى التي تتواجد فيها. بالاضافه الى صناعات ريفية اخرى يمارسها الريفيون لتلبية احتياجهم الاستهلاكية مثل تربية النحل والابقار وصناعة الالبان والاجبان... الخ
٤. مشروعات الصناعية الصغيرة الحديثة: وهي المشروعات الصناعية التي يعمل بها عدد محدد من العمال لا يزيد عددهم من عشرة وتتم في منشاة صغيرة تعتمد على الالات والمعدات الحديثة وهي تقوم الى جانب انتاجها السله الاستهلاكية بتزويد المشروعات الصناعية المتوسطة والكبيرة ببعض المستلزمات والمواد الاولية المصنعة والوسيطة التي تدخل صناعات تجميعية أكبر منها كصناعه التريكو والنسيج وقطع الغيار وغيرها عوامل النجاح والفشل في المشروعات الصغيرة **(المنصور كاسر، جواد وشوقي،٢٠٠٠).**

رابعاً: أهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة

أن للمشاريع الصغيرة والمتوسطة أهمية بالغة في دعم الاقتصاد والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبشرية خاصة عندما تعاني الدولة من شح الموارد الطبيعية ويكون الاستثمار المتاح بالعنصر البشري والطاقات الخلاقة وأكبر مثال على ذلك ما تحقق في اليابان وتايوان وكوريا وغيرها من الدول التي استطاعت أن تحقق نمواً اقتصادياً كبيراً، وثورة حضارية يشهد لها التاريخ وبزمن قياسي. **(MOEA, Taiwan 2003)** الجدول (١) يتضمن مقارنة بين بعض من الدول الرائدة في المشاريع الصغيرة والمتوسطةويتضح من خلاله اهميه مساهمة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في خلق فرص العمل والانتاج في هذه الدول. **(تقرير المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، ٢٠١٠).**

جدول رقم (١) مقارنة بين بعض من الدول الرائدة في المشاريع الصغيرة والمتوسطة

الدولة	نسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من المؤسسات الإجمالية	نسبة اليد العاملة في المؤسسات الصغيرة امتوسطة من إجمالي التشغيل	نسبة إنتاج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من إجمال الإنتاج في الدولة
الصين	99%	73%	%60
الهند	95%	80%	40%
البرازيل	99.2%	66.8%	60.8%
كوريا	99.7%	71%	47.5%
البلدان العربية	82.7%	33%	33%

حيث تعد هذه المشاريع إحدى التوجهات التي تتبعها الدولة بهدف تحقق عدد من المكاسب الاقتصادية والاجتماعية لما لها من خصائص مميزة يمكن ان تسهم في حل الكثيرمن المشكلات الاقتصادية والاجتماعية كالبطالة والفقر فهي تعتبر أداة فاعلة تسهم في تحقق التنمية المستدامة وذلك من خلال تأثيرها على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل إجمالي الناتج المحلي والاستهلاك والادخار والاستثمار فضلا عن مساهمتها في تحقق العدالة الاجتماعية والإقليمية بين جميع افراد المجتمع سواء كانوا رجالاً ونساءً ويمكن توضيح ذلك بالأتي:

١. **تعتبر اداة لتحريك سوق العمل:** يتم تحريك سوق العمل من خلال الاهتمام بدعم تلك المشاريع للوصول الى الاستخدام الكامل لقوة العمل من خلال خلق فرص عمل تخلقها هذه المشاريع للعاطلين والباحثين عن عمل مع عجز الحكومة والمؤسسات الكبيرة في تامين الوظائف والأعمال واستيعاب التزايد في نموالسكان والهجرة الريفية في الكثيرمن البلدان **(كاظم شمخي عامر، 2007).**

٢. **تعتبر اداة في تقليل معدلات البطالة:** تعتبر ظاهرة البطالة من اخطر واكبر المشاكل التي تهدد استقرار الامم والشعوب على حد سواء وتختلف حدتها من دولة إلى أخرى ومن مجتمع لأخر **(خالد كاظم حسن، ٢٠١٢)** فهي تمثل السبب الرئيس لمعظم الأمراض الاجتماعية ويمكن اعتبارها تهديداً واضحاً على الوضع الاقتصادي في ظل ضعف القطاع الخاص ومحدوديته **(مصطفى سلمان واخرون، ٢٠٠٠)** وان القضاء على هذه الافة يحتاج الى تحديد وسيلة ترفع مستوى التشغيل للقوى العاملة لذلك تعد المشاريع الصغيرة والمتوسطة المصدر الرئيس لتامين فرص العمل عموماً في الاقتصاديات المتقدمة والنامية حيث انها نشكل حافزا قويا لخلق فرص عمل لأفراد المجتمع سواء كانت ذكورا او واناثاً **(سلوى ضامن المصري، ٢٠٠٢)** بسبب تنوعها وكثافتها على استيعاب العمالة غير الماهرة او نصف ماهرة التي تشكل النسبة الكبيرة في قوة العمل في الدول النامية وبتكلفة انتاجية كثيفة راس المال مقابل نسبة قليلة من القوى العاملة **(Undp, New York, 1997)**

خامساً: مصادر التمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة

يعتبر التمويل من أساسيات إنشاء وتشغيل وتوسيع المشاريع بمختلف أنواعها وأحجامها، إذ تحتاج المشاريع إلى مصادر التمويل بأشكالها المختلفة وهذا من أجل تغطية مختلف احتياجاتها المالية للقيام بأنشطتها ووظائفها المعتادة تتعدد مصادر التمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة فهنالك التمويل الداخلي من الاحتياطات أو الأرباح المتراكمة في المشروع أو المدخرات الشخصية للمالكين أو الاقتراض والدعم المالي من العائلة أو الأقارب أو الأصدقاء لمالك المشروع وهذا المصدر في الغالب لا يسد كل احتياجاته في مراحل تطور حياته المختلفة كما أن البعض منها قد يفرض عليه التزامات غير مرغوب بها من المالكين وهناك التمويل الخارجي الذي يمكن إجماله في المصارف التجارية والمؤسسات المهتمة بدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة أو الحصول على التمويل بزيادة رأس المال بدخول شركاء جدد في المشروع سوف نتطرق لمفهوم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهمية التمويل.

(خلود رائد يوسف زنديق،٢٠١٧)

١- **مفهوم تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة:** يعتمد هذا النوع من المشاريع بالأساس على مواردها الذاتية لتمويل أنشطتها الاقتصادية فإذا لم تفي اتجهت إلى غيرها ممن يملكون فائضا من الأموال لسد هذا العجز ومن هنا يتحدد المعنى الخاص للتمويل على أنه نقل القدرة التمويلية من فئات الفائض المالي إلى فئات العجز المالي وقد يكون هذا النقل مباشرة من مشروع لآخر أو تتداخل بينها مشاريع وسيطة كمشاريع التمويل وهو ما يعني أن تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة مداد تلك المشاريع بالأموال اللازمة للقيام بنشاطها الاقتصادي سواء بموارد دائنة أو موارد خارجية **(كروش نور الدين، ٢٠١٤).**

٢- أهمية تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة: تنبع أهمية التمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة من أهمية تلك المشاريع الاقتصادية في دول العالم جميعا فهي بداية أساس الإنتاج وأصل النشاط الاقتصادي وهي طرق النجاة للخروج من الأزمات الاقتصادية وذلك من خلال الخصائص والمزايا التي تتمتع بها المشروعات الصغيرة وتتمثل هذه الأهمية من خلال.

(عبد المطلب عبد الحميد، ٢٠٠٩)

سادسًا- المعوقات والمشاكل التي تواجهها المشاريع الصغيرة والمتوسطة:

يعاني قطاع المشاريع الصغيره والمتوسطة خاصة في الدول النامية من عدة مشاكل تعيق تنميتها وتطورها مما يؤدي الى الحد من فعاليه هذا القطاع الهام، ومن أهم هذه المشاكل والمعوقات نذكر ما يلي:-

١-**مشاكل التمويل:** يعتبر التمويل أكبر مشكل تعاني منها المشاريع الصغيرة والمتوسطة وهذه المشاريع تعتمد على المدخرات الفردية والعائلية لتلبية احتياجاتها الماليه لكن في كثير من للاحيان تصطدم بمشكلة عدم كفاية هذه المدخرات مما يؤدي بها للجوء الى عملية الاقراض من المصادر المختلفة سواء كانت المؤسسات المالية أو من الافراد لكن اللجوء الى هذه المصادر الخارجية لتوفير الاموال الازمة للمشروع يصطدم بصعوبة الحصول على هذه القروض المالية بسبب الشروط والضمانات القاسية التي تفرضها المؤسسات المالية من جهة ومعدلات الفائدة المرتفعة التي يفرضها الافراد السماسرة من جهة أخرى وهذا ما يشكل عائقا كبير في سبيل تنمية وتطوير قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

٢-**المشاكل الادارية:** تعاني المشاريع الصغيرة والمتوسطة من مشكلة التسيير فكثير ماتزاول هذه المشاريع نشاطها دون أن تكون لديها أركار واضحة عن تقنيات العمل الإداري كما أن هذه المؤسسات غالبا ما تكون الاداري والتسيير بيد أصحابها، أو تعيين أقربائهم، والذين يلجؤون الى ممارسة صلاحيات التسيري بشكل مركزي، كما أن طريقة التعيين هذه قد تفوت على هذه المؤسسات فرصة التسيير بالطرق والتقنيات الحديثة، المحدوده هؤلاء الافراد في مجال الاداره والتسيير .

٣-**مشاكل نقص العمالة المدربة:**المشاريع الصغيرة والمتوسطة تواجه نقص العمالة المدربة والمؤهلة وذلك لان المشاريع الكبيرة تعتبر أكثر جاذبية لهذه العمالة لاهنا تتيح أجور مرتفعة باملقارنة مع أجور المشاريع الصغيرة والمتوسطة وأيضا ضمان االستمرارية في العمل وتجنب احتمال فقدان المنصب بسبب مخاطر الفشل والتوقف المرتفعة في المشاريع الصغيرة والمتوسطة كما أن المشاريع الكبيرة تتيح فرص اكبر في مجال التدريب واكتساب المعارف من خلال الاستفادة من دورات التكوين وتنظيم الملتقيات من أجل تنمية وتطوير المورد البشري بغرض تشجيع وظيفة البحث والابتكار وإلابداع في المشروع وبالتالي إمكانية الترقية وزيادة ألاجر والاستفادة من المزايا ألاخرى كنظام المكافات والحوافز بينما في المشاريع الصغيرة والمتوسطة محدودية ألاموال يؤدي الى تقليل التدريب وبالتالي عدم مواكبة التكنولوجيا الحديثة وهكذا تبقى هذه المشاريع قليلة اإلبداع والابتكارمما يهدد وجودها واستمراريتها وتطورها ويدفع بالعمالة المدربة والمؤهلة إلى الهروب باتجاه المشاريع الكبيرة لاول فرصة تتاح لهم.

٤-**مشاكل التسويق والتخزين والمنافسة:** تعاني المشاريع الصغيرة والمتوسطة من مشاكل التسويق وتخزين المدخلات والمخرجات، نجد أن هذه المؤسسات الي لا تهتم بوظيفة التسويق لتكاليفها المرتفعة هذه المشاريع غالبا ما تقوم بإجراء البحوث التسويقية للتعرف على الفرص المتاحة أمامها واستغلالها والتحديات التي تواجهها والعمل على التقليل منها مما ينتج عنه نقص المعلومات التسويقية سواء بما يخص التغيرات التي تحصل في ألاسعار والطلب على منتجات مستحدثة وبديلة باستمرار نتيجة التطوير والابتكارمع استمرارالتغير في أذواق المستهلكين مع ضألة حصتها السوقية وصعوبة إجياد منافذ او أسواق جديدة لمنتجاتها وإن هذه المشاريع تفتقر إلى وجود أماكن مخصصة لتخزين مدخالاتها من مواد أولية ومخرجاتها من سلع مصنعة ونصف مصنعة وتكون مجهزة بالمعدات وفي ظروف مناسبة لعملية التخزين كوسائل التبريد وإلاضاءة وهذا لعدم تعرض هذه المواد للتلف كما تعاني أيضا من مشكلة التسيير الجيد للمخزون من حيث الانتظام وآلاجال وضرورة الحفاظ على هذه المخزونات بالكمية الازمة وعدم الوقوع في مشكله عدم كفايتها ألامر الذي يؤدي الى التقصير في تلبية حاجات الزبائن مما يردعهم للحصول على حاجاتهم إلى البحث عن مؤسسة أخرى وبالتالي إمكانية فقدان هؤلاء الزبائن بشكل نهائي.إن المشاريع تعيش في وسط تسوده المنافسة سواء كانت محلية أو أجنبية، مما يحتم عليها ضرورة اكتساب ميزة تنافسية، للحفاظ على بقائها وهذا أمام مشاريع أخرى تمتلك كل عوامل النجاح من رؤوس أموال كبيرة، وتكنولوجيا عالية، وعمالة مدربة وإدارة فعالة لذا عليها العمل على توفير متطلبات النجاح من أجل االمحافظة

على تميزها وحصتها السوقية عن طريق التحكم الجيد في وظيفتي التسويق والتخزين وبالتالي قدرتها على المنافسة والتوسع في ألاسواق الداخلية وحتى الخارجية منها. **(عبد الرحمن يسري، ١٩٩٥)**.

٥- **القوانين والتشريعات:** تعد الاجراءات التنظيمية والتشريعية المتبعة من المعوقات التي تحول دون نمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة بدءاً من تعقيد وتعدد اجراءات انشاء المشاريع وانتهاءً بصعوبة الحصول على التراخيص الرسمية لها.

المبحث الثالث: الجانب العملي للبحث

سنتطرق في هذا المبحث الى عرض الجانب العملي من البحث ، والذي يُعد استكمالاً للجانب النظري الذي تطرقنا له في الفصل المباحث السابقة من هذا البحث، حيث سنتطرق وقبل استعراض النتائج وتحليلها الى التعريف اولاً بعينة البحث من خلال استعراض عينة من المصارف الحكومية والاهلية ليتم بعد ذلك الانتقال الى عرض النتائج الميدانية وتحليلها بعد إجراء المعالجات الإحصائية واستخلاص النتائج منها بالاستناد إلى البيانات التي تم تجمعها من المصارف عينة البحث من خلال تشخيص واقع متغيرات الدراسة الى متغيرين رئيسيين الاول يتمثل بالقروض الممنوحة من قبل المصارف عينة البحث لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة للحد من البطالة التي تعتبر المتغير الثاني في هذه الدراسة. واخيراً، اختبار فرضيات البحث.

اولاً: التعريف بعينة البحث

يضم هيكل الجهاز المصرفي في العراق من البنك المركزي العراقي، الذي يشرف على اربعة أنواع من المصارف، وهي المصارف الحكومية العامة، والمصارف الاهلية الخاصة، والمصارف الاسلامية والمصارف الأجنبية، حيث توجد سبعة مصارف حكومية، وهي (الرافدين، والرشيد، والمصرف العراقي للتجارة) وثلاثة مصارف عامة متخصصة، وهي (الزراعي، والصناعي، والعقاري) بالاضافة الى مصرف النهرين الاسلامي، وهناك اثنان وثلاثون مصرفاً اهلياً منها أربعة وعشرون مصرفاً تجارياً، وثمانية مصارف إسلامية، وثمانية عشر فرعاً للمصارف الأجنبية. تم في بحثنا هذا اخذ عينه عشوائيه تمثلت بستة مصارف عراقية (حكومية وخاصة)، حيث شملت المصارف الحكومية كل من (الرافدين والرشيد والصناعي) اما المصارف الخاصة فقد اشتملت على (المصرف العراقي الاسلامي ومصرف الخليج التجاري ومصرف الشرق الاوسط).

١: الاساليب الاحصائية المعتمدة

أ- الوسط الحسابي

المتوسط الحسابي، أو الوسط الحسابي،هو قيمة تتجمع حولها قيم مجموعة ويمكن من خلالها الحكم على بقية قيم المجموعة، فتكون هذه القيمة هي الوسط الحسابي. رياضياً، يحسب الوسط الحسابي بجمع قيم عناصر المجموعة المراد إيجاد وسطها، ويقسم المجموع على عدد العناصر. على سبيل المثال، لنفرض بأن لدينا العينة االتالية $\mathrm{X} = (x_1, \ldots, x_n)$ حيث ان n هو حجم العينة، فالوسط الحسابي $\bar{x}$ لهذه للعينة هو:

$$\bar{x} = \frac{1}{n}\sum_{i=1} x_i = \frac{1}{n}(x_1 + \cdots + x_n). \quad \ldots\ldots\ldots (1)$$

الانحراف المعياري Standard Deviation

يعتبر الانحراف المعياري القيمة الأكثر استخداما من بين مقاييس التشتت الإحصائي لقياس مدى التبعثر الإحصائي، أي أنه يدل على مدى امتداد مجالات القيم ضمن مجموعة البيانات الإحصائية. والتباين وهو معدل مربعات انحرافات البيانات في التوزيع عن الوسط الحسابي. ويكون الانحراف المعياري عندها الجذر التربيعي للتباين بالنسبة لمجموعة البيانات الإحصائية.

يتأثر التباين أو الانحراف المعياري بالقيم المتباعدة أو المتطرفة ولكنه لا يتأثر كثيرا بالتغيرات التي تطرأ على العينة، كما أنهما يرتبطان بالوسط الحسابي للتوزيع، بمعنى ان التشتت الذى نعبر عنه بالتباين أو الانحراف المعياري ينسب إلى الوسط الحسابي وليس لاي نقطة أخرى في التوزيع.ويحسب رياضياً كالاتي: $x_1, \ldots, x_N$ ، يعطى الانحراف المعياري لهذه القيم بالعلاقة:

$$\sigma = \sqrt{\frac{1}{N}\sum_{i=1}^{N}(x_i - \bar{x})^2}. \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

ب- تحليل الارتباط:

يتم في هذا الفصل دراسة الارتباط بين جميع متغيرات البحث ومحاولة معرفة وجود علاقة بين المتغيرات ومعرفة اي متغيرين الاقوى ارتباطا وايهما الاقل ارتباطاً وهل العلاقة معنوية ام لا،ويتم ذلك من خلال حساب معامل الارتباط الخطي البسيط Linear

Correlation Coefficient بين المتغيرات، اذ ان قيمة معامل الارتباط تتراوح ما بين (١ +،١−) وتشير القيمة الموجبة الى العلاقة الطردية بين المتغيرين "اي يزداد احد المتغيرين بزيادة المتغير الاخر والعكس صحيح" والقيمة السالبة الى العلاقة العكسية "اي يقل احد المتغيرين بزيادة المتغير الاخر والعكس صحيح" وكلما اقترب معامل الخطي من الواحد دل ذلك على قوة العلاقة وتشير العلامة (*) او (**) الى وجود ثقة ومعنوية احصائية مقدارها ٩٥% و٩٩% في المؤشر على التوالي، ومن تحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة باستخدام معامل ارتباط بيرسون Pearson Correlation Coefficient ووفقا للفرضيات المثبتة تبين التالي:

$$r = \frac{n(\Sigma xy) - (\Sigma x)(\Sigma y)}{\sqrt{[\,n\Sigma x^2 - (\Sigma x)^2\,]\,[\,n\Sigma y^2 - (\Sigma y)^2\,]}} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (3)$$

ت- تحليل الانحدار Regression Analysis

يهدف هذا التحليل الى معرفة أثر ومعنوية المتغير التوضيحي (القروض) على المتغير المعتمد (معدل البطالة)، ويتضمن المؤشرات التالية:

معامل التوضيح او التفسير R^2 : ويمثل نسبة تفسير المتغير التوضيحي من التغيرات الحاصلة في المتغير المعتمد والنسبة المتبقية تعود الى العوامل الاخرى التي لم يؤخذها الباحث بنظر الاعتبار.

الاحتمال المرافق لقيمة F المحتسبة (p-value of F): وتستخدم الاختبار معنوية المتغيرات المستقلة بشكل اجمالي على المتغير المعتمد، فاذا كانت قيمتها اقل من ٠,٠٥ نرفض فرضية العدم (عدم وجود تاثير معنوي) ونقبل الفرضية البديلة (وجود تاثير معنوي للمتغير التوضيحي على المتغير المعتمد) والعكس صحيح.

١- **معلمة الانحدار** Regression Coefficient: وتمثل مقدار التغير في المتغير المعتمد اذا تغير المتغير التوضيحي بمقدار وحدة واحدة، فاذا كانت الاشارة موجبة فالزيادة في المتغير التوضيحي تسبب زيادة في المتغير المعتمد واذا كانت الاشارة سالبة فالزيادة في المتغير التوضيحي تؤدي الى نقصان في المتغير المعتمد والعكس صحيح.

٢- **الاحتمال المرافق لقيمة t المحتسبة** (p-value of t): وتستخدم الاختبار معنوية المتغيرات التوضيحية بشكل فردي على المتغير المعتمد،فاذا كانت قيمتها اقل من ٠,٠٥ نرفض فرضية العدم (عدم وجود تاثير معنوي) ونقبل الفرضية البديلة (وجود تاثير معنوي للمتغير التوضيحي على المتغير المعتمد) والعكس صحيح.اي اخذ تاثير المتغير التوضيح نظم المعلومات على المتغير المعتمد اجراءات التطعيم

$$y = a + b_1 X_1 + E \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (4)$$

حيث ان:

Y: يمثل المتغير المعتمد (معدل البطالة)

a: الحد الثابت

b_1 :الميل الحدي للمتغير التوضيحي .

X_1 :المتغير التوضيحي القروض .

E: تمثل الخطأ العشوائي (يضم جميع المتغيرات التي لم تؤخذ بالحسبان).

ثالثاً: عرض النتائج وتحليلها

بغية التعرف على حالة البطالة في العراق فقد تم الركون إلى اختيار البيانات ايهما أكثر توفرا من مصادرها التاريخية والتي تمثل نوع من الموثوقية في الاداء البحثي حيث توفرت عنها البيانات التفصيلية لغرض اتمام الجانب العملي واثبات الفرضيات. يوضح الجدول (٢) التفاصيل الرقمية لمعدلات البطالة في العراق وبحسب المحافظة الموضحة بالشكل (٢) حيث سجلت محافظة بغداد اعلى معدلات البطالة في العراق حيث بلغت (٤٥,٦) هذا قد يرجع الى الطبيعة الي تتميز بها العواصم المليونية جراء ازدياد الحجوم السكاني اوجراء الهجرة الغيرمسبوقة للعاصمة بعد التغيير الذي طرأ على العراق بعد (٢٠٠٣) فيما سجلت محافظة البصرة ادنى معلات البطالة التي بلغت (١٨,٩) الذي قد رجع الى حقيقة توافر العمل او قد يكون غير منطقي لاسباب تتعلق بتسجل حالات

البطالة وان التفاوتات النسبية لمعدلات البطالة توزعت بوسط حسابيي 35.22143 وانحراف معياري 8.107184 وهي دلالة على طبيعة ونوعية البيانات من حيث التوزيع الطبيعي الدال على معنوية البيانات .

جدول (٢) معدل العمالة الناقصة ونسبة عمالة الاطفال ومعدل بطالة الشباب(*١)

المحافظة	معدل العمالة الناقصة	نسبة العمالة من (٦ -١٦)	معدل بطالة الشباب ١٥- ٢٤)
نينوى	31.6	4.4	43.5
كركوك	36.9	13	16.8
ديالى	36.2	2.3	33.5
الانبار	---	---	---
بغداد	45.6	2.9	26.4
بابل	45	14.2	21.4
كربلاء	37.7	1.9	31.1
واسط	33.9	9.9	14
صلاح الدين	46.3	8.5	29.1
النجف	23.1	2.5	32.2

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على البرنامج اكسل

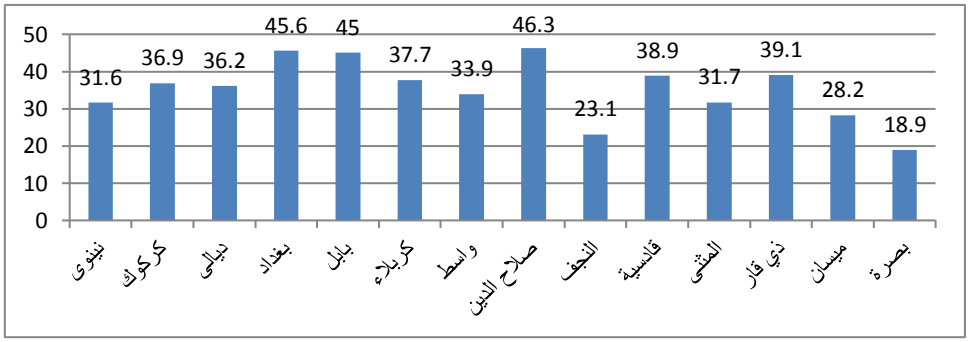

شكل (٢) معدل العمال الناقصة في العراق بحسب المحافظات ٢٠١٧

اما الجدول (٣) فانه يوضح معدلات البطالة في العراق مبوبة للمحافظات وبحسب المعدلات بين السكان من عمر ١٥ فأكثر لسلسلة زمنية (٢٠٠٣-٢٠١٦)، والذي يمثل الاساس في تاشير البطالة في بلد ما اعتمادا على التوجهات العالمية والاقليمية والمحلية، فضلا عن انه يعطي مؤشرات رقمية يمكن الاستفادة منها في توضيح ووصف الظاهرة احصائيا بوصفها سلسلة زمنية.

جدول (٣) معدل البطالة بين السكان من عمر ١٥ فأكثر في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٦)

المحافظة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2012	2014	2016
نينوى	31 .20	36. 20	18.21	27.48	14.92	21.91	14.58	8. 20	---
كركوك	19. 40	31.3	17.91	7. 90	7.39	12.63	4.94	2.88	9.92
ديالى	31 .20	34. 70	17.81	18.47	20.36	14.62	12.93	8.79	5.68
الانبار	33 .30	25. 00	---	---	7.93	13.77	10. 70	19.58	---
بغداد	33 00	28. 50	16 .80	15.74	11.98	11.77	15.03	13.33	9.83
بابل	21 .60	13. 50	10.97	14 .10	7.85	12.34	8.44	8.52	7.32
كربلاء	14 00	13. 00	17.52	18.53	12. 30	14. 20	7.42	6.7 0	7. 10
واسط	16 .00	17. 00	7.25	8.82	10.33	12.71	13,05	7.17	10.78
صلاح الدين	15. 40	16. 90	20.14	18.36	7.59	18.01	8.74	8.22	10.79
النجف	18 .10	21 .60	23.73	18. 90	10. 70	14.48	11.07	8.31	9.51
قادسية	23. 50	35. 20	26.03	19.89	12.87	14.78	13.31	13.22	11.86
المثنى	28. 20	29. 90	27.75	22.94	14.33	24.89	9.28	8.04	14.46
ذي قار	46 .20	46. 90	33.24	27.82	20.94	30.31	18.05	17.39	14.92
ميسان	30 .50	24. 90	21.78	18.68	19.58	16.58	15.3	16.54	17.06
بصرة	15. 50	10 .50	7 .90	12.46	12.26	15.51	14.65	12.23	12.39

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الانمائي/المجموعة الاحصائية السنوية ٢٠١٧

وبالاستفادة من التفاصيل الرقمية في الجدول (٣) تم بناء الجدول (٤) لغرض ادراج استخراج الاوساط الحسابية والانحرافات المعيارية وتخطيطها بيانيا بالشكل (٣) مستخدمين البرنامج الاحصائي المحوسب SPSS حيث يظهرفيه التناغم الموضوعي للبيانات ضمن

*العمالة الناقصة تشير إلى الأشخاص الذين يعملون بقدرة أقل مما هم مؤهلون، بما في ذلك في وظيفة أقل أجرا أو لساعات أقل مما يرغبون في العمل. وهو أيضا مقياس للاقتصاد يصف مدى كفاءة القوة العاملة في استخدام مهاراتها وتعليمها وخبرتها. البطالة الجزئية تختلف عن البطالة حيث أن الشخص في الواقع، يعمل، وليس فقط في إمكاناتهم الكاملة. بحسب ttps://ar.routestofinance.com

السلسلة الزمنية وهي من الدلالات الاحصائية على ان البيانات قد اخذت من مصدرها بدون تحيز والتي يمكن للباحثة الاعتماد عليها في موضوعية التحليل الاحصائي. كاساس بحثي يمكن الركون اليه بالوقت الحاضر.

جدول (٤) الاوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لمعدل البطالة
بين السكان من عمر ١٥ فأكثر للمدة (٢٠١٦-٢٠٠٣)

السنة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
2003	25	9.20
2004	32	14.62
2005	20	9.81
2006	19	9.51
2007	13	6.43
2008	17	6.77
2012	12	5.46
2014	11	5.89
2016	11	4.37

المصدر: الباحثة بالاعتماد على البرنامج الاحصائي المحوسب SPSS

وعند دراسة معدلات البطالة بحسب المستوى الدراسي الذي هو موضح بالجدول(٥) حيث لاحظ الانخفاض بنسبة البطالة لحاملي مؤهل شهادة الابتدائية من (٥٥,١) عام ٢٠٠٣ الى (١٢,٢) عام ٢٠٠٨ وهي اشارة الى الاستعداد للفئة المشار اليها للعمل ضمن الفرص المتاحة وهناك ارتفاع ملحوظ لنسبة العاطلين لحملة الشهادة الاعدادية لنفس السنة مما يعطي الاشارة الى عدم وجود تناسب بين مخرجات هذه الشهادة والاحتياج الحقيقي لسوق العمل اما فئة العاطلين عن العمل من حملة شهادة الدبلوم والبكالوريوس فهي اخذة بالارتفاع قياسا بالاخريات من المستويات حيث يعتبر من المؤشرات الداعمة لفرضية عدم وجود تكامل موضوعي بين مخرجات الكليات والمعاهد ضمن سوق العمل فضلا عن عدم الرغبة لحاملي هذه الشهادتين في العمل لمستويات اقل من مستوياتهم التاهيلية كما يلاحظ ان هناك تزايد لنسبة البطالة لحملة شادة الدبلوم العالي والماجستير والذي قد يرجع الى التزايد الحاصل في اعدادهم وبالشكل الذي لايتناسب والفرص المتاحة ضمن سوق العمل كون ان الجامعات غالبا ماتعتمد على حاملي شهادة الدكتوراه .

جدول (٥) معدلات البطالة في العراق بحسب المستوى الدراسي

المستوى العلمي / السنة	ابتدائية	متوسطة	اعدادية	دبلوم	بكالوريوس	دبلوم عال	ماجستير	دكتوراه
٢٠٠٣	٥٥,١	١٣,٤٨	٨,٠٩	٩,٦٣	١٢,٤٥	٠,٤٧	---	---
٢٠٠٤	٥٤,٦	١٥,٧٨	٦,٩٣	١٠,٦٩	١١,٥١	٠,١٢	٠,٢٩	٠,٠٢
٢٠٠٥	٥٢,٨٩	١٥,٤٥	٧,٠٩	١١,٩	١٢,٤	٠,٠٨	٠,٢٨	٠,٠١
٢٠٠٦	١٨,٣	١٨,١٩	١٧,١٥	١٥,٤٥	١٩,٧٦	٦,٦٦	٤,٨	٠,٠٠
٢٠٠٨	١٢,٢	١٠,٤	١٢,٢	١٣,٤	١٤,٣	٦,٥	٣,٧	٠,٠٠

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للاحصاء وتكلنوجيا المعلومات، مسح التشغيل والبطالة ٢٠٠٩

وعند دراسة عينة عمرية تم اختيارها من قبل الباحثة لتوفر البيانات عنها كما في الجدول (٦) حيث يتضح من البيانات الرقمية، ان نسبة السكان للفئة الاعمار (٦٥-١٥) سنة الذين يمثلون النشطين اقتصادياً قد شكلت (٥١,٥ %) من إجمالي سكان العراق لعام ١٩٧٧ وارتفعت إلى مانسبته (٥٨,٢ %)عام ٢٠٠٨ وهذا واحد من مؤشرات الزيادة الناجمة عن حجم السكان النشطين اقتصاديا والذي يمكن ان يؤدي الى زيادة العرض من القوى العاملة إلا إنها لم تقابل بزيادة تناسبية مع حجم الطلب على الأيدي العاملة والتي قد يرجع الى الظروف السياسية والاقتصادية والأمنية الحالية الذي أدى إلى زيادة معدلات البطالة .

جدول (٦) التوزيع النسبي للسكان في مجموعة عمرية معينة مختارة ١٠٠%

السنة	مجموع السكان بالالف	اقل من ١٥ سنة	١٥-٦٥ سنة	اكثر من ٦٥
١٩٧٧	١٢٠٠٠	٤٤,٧	٥١,٥	٣,٨
١٩٨٧	١٦٣٥٥	٤٥,٢	٥١,١	٣,٧
١٩٩٧	٢٢٠٤٦	٤٤,٨	٥١,٦	٣,٦
٢٠٠٣	٢٦٣٤٠	٤٢,٥	٥٤,٤	٢,١
٢٠٠٥	٢٧٩٦٣	٤٢,٢	٥٤,٧	٢,٨
٢٠٠٨	٣١٨٩٥	٣٨,٦	٥٨,٢	٣,٢

٢٠٠٩	٣٢١٠٥	٤٣,١	٥٤,١	٢,٨

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للاحصاء وتكنلوجيا المعلومات للسنوات (١٩٧٧،١٩٨٧،١٩٩٧،٢٠٠٣،٢٠٠٥،٢٠٠٨،٢٠٠٩)

رابعاً: اختبار فرضيات البحث

في هذا الجزء من البحث سنعمل على اختبار ومناقشة فرضيات البحث، ومحاولة اجراء التحليل الاحصائي للنتائج للخروج بحصيلة واستنتاجات تقودنا الى أي مدى تم اثبات فرضيات البحث من دحضها.حيث سيتم في هذا المبحث اجراء التحليلات الاحصائية الممكنة لغرض استخراج المؤشرات الرقمية التي تفيد في تحليل الظاهرة للمتغيرين الرئيسين (البطالة والقروض) بوصفهما الاساس في عملية البحث واثبات الفرضية والاستفادة من دعم المخرجات النسبوية لاستمارة الاستطلاع الاحصائية التي تم عملها من قبل الباحثة للوقوف على اراء عينة من شريحة العاطلين.فضلاعن اقتراح الية لمنح القروض المستقبلية تعنى باسلوب المنح وامكانية تغطية ما هومتاح من فرص استثمارية من قبل المصارف لاغناء شريحة العاطلين عن العمل.

١- التحليل الاحصائي

أ- المقاييس الوصفية (النزعة المركزية)

نلاحظ من الجدول (٧) الذي يمثل المخرجات الرقمية لاحتساب الاوساط الحسابية والانحراف المعياري للبطالة والقروض حيث ان عدد القيم هو١٥ قيمة للمدة (٢٠١٣-٢٠٠٣) وان هناك قيمة مفقودة واحدة فقط لعام ٢٠١٥ تم معالجتها من خلال اخذ متوسط القيمتين للسنتين السابقة واللاحقة كما بلغ متوسط القروض لنفس المدة الزمنية (76106912.93) وكان متوسط معدل البطالة هو (١٤,٩٤٦٧)، كما بلغت قيمة الانحراف المعياري والتي تقيس تشتت البيانات للقروض لتلك المدة هو (٦٩٨٨٨٨٧٧,٥٦) وللبطالة هو (٥,٥٨٩٥١)، وهي واحدة من المؤشرات الاحصائية الخاصة بالتجانس الخاص بتوزيع البيانات ضمن التوزيع الطبيعي.

جدول (٧) المخرجات الرقمية للاحصاءات الوصفية

	عدد القيم	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
القروض	15	270932	183104040	76106912.93	69888877.560
معدل البطالة	15	10.60	28.10	14.9467	5.58951

المصدر: الباحثة بالاعتماد على البرنامج الاحصائي المحوسب SPSS

ب- تحليل الارتباط

التحليل الارتباط الاسس الاحصائية المعتمدة في تفسير الظواهر قيد البحث وفي موضوع التعرف على العلاقة الاحصائية مابين القروض والبطالة تم اللجوء الى ايجاد معامل الارتباط الخطي البسيط اللذن يعتبران المتغيرين الاساس في دراسة الظاهرة قيد البحث وعند محاولة ايجاد علاقة بين المتغيرات ومعرفة اي متغيرين الاقوى ارتباطا وايهما الاقل ارتباطاً وهل العلاقة معنوية ام لا ويتم ذلك من خلال احتساب معامل الارتباط الخطي البسيط Linear Correlation Coefficient بين المتغيرات*، ومن تحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة باستخدام معامل ارتباط بيرسون Pearson Correlation Coefficient ووفقا للفرضيات المثبتة تبين ان:

وجود علاقة عكسية متوسطة القوة وذات معنوية احصائية بثقة مقدارها ٩٥% ما بين القروض ومعدل البطالة، اي اننا نرفض فرضية العدم "عدم وجود علاقة معنوية ما بين القروض ومعدل البطالة" ونقبل الفرضية البديلة "وجود علاقة معنوية ما بين القروض ومعدل البطالة "حيث بلغ معامل الارتباط الخطي البسيط *0.625-، لاحظ الجدول (٨)

جدول (٨) المخرجات الرقمية لاحتساب قيمة معامل الارتباط

التفاصيل		القروض	معدل البطالة
X	Pearson Correlation	1	-.625*
	Sig. (2-tailed)		.013

* اذ ان قيمة معامل الارتباط تتراوح ما بين (1+,1-) وتشير القيمة الموجبة الى العلاقة الطردية بين المتغيرين "اي يزداد احد المتغيرين بزيادة المتغير الاخر والعكس صحيح" والقيمة السالبة الى العلاقة العكسية "اي يقل احد المتغيرين بزيادة المتغير الاخر والعكس صحيح" وكلما اقترب معامل الخطي من الواحد دل ذلك على قوة العلاقة وتشير العلامة (*) او (**) الى وجود ثقة ومعنوية احصائية مقدارها ٩٥% و٩٩% في المؤشر على التوالي.

	N	15	15
	N	15	15
*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).			

المصدر: الباحثة بالاعتماد على البرنامج الاحصائي المحوسب SPSS

ت- تحليل الانحدار

يهدف هذا التحليل الى معرفة أثر ومعنوية المتغير التوضيحي (القروض) على المتغير المعتمد (معدل البطالة) حيث اتضح من خلال اجراء التحليل وايجاد المعالم الخاصة بنموذج الانحدار الخطي البسيط ومن ثم النموذج الخاص بتفسير الظاهرة ويتضمن المؤشرات التالية:

١- تبين ان المتغير التوضيحي القروض يساهم بنسبة ٣٩% من التغيرات الموجودة في معدل البطالة اما المتغيرات الاخرى فتساهم بنسبة ٦١ % وهي نسبة كبيرة نسبيا تعكس اهمية هذا المتغير.

٢- كانت قيمة F المحتسبة (٨,٣٢٢) وهي أكبر من قيمة F الجدولية البالغة (٤٦٧) كما ان قيمة المعنوية للاختبار كانت اقل من ٠,٠٥ لاحظ الجدول (٩) وبذلك نرفض فرضية العدم التي تنص بعدم وجود تاثير معنوي للمتغير التوضيحي (القروض) على المتغير التابع (معدل البطالة) ونقبل الفرضية البديلة التي تنص بوجود تاثير معنوي للمتغير التوضيحي (القروض) على المتغير التابع (معدل البطالة).

جدول (٩) تحليل التباين ANOVA

الانموذج		مجموع مربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	F	المعنوية
1	الانحدار	170.716	1	170.716	8.322	.013[b]
	البواقي	266.681	13	20.514		
	الكلي	437.397	14			

المصدر: الباحثة بالاعتماد على البرنامج الاحصائي المحوسب SPSS

٣- بلغت قيمة الميل الحدي لتاثير القروض هو ٠,٠٠٠٠٠٠٠٤٩٩٦ وهذا يدل على انه كلما تزداد القروض بمقدار وحدة واحدة تقل معدلات البطالة بمقدار ٠,٠٠٠٠٠٠٠٤٩٩٦، وبالتالي فان المعادلة التقديرية ستصبح بالشكل التالي:

$$\hat{y} = 18.749 - 0.00000004996X_1 \ldots\ldots\ldots\ldots (5)$$

٤- اختبار (T): كانت القيمة المطلقة المحتسبة لاختبار t للمتغير التوضيحي "٢,٨٨٥" وهي أكبر من قيمة t الجدولية البالغة "١,٧٧" لاحظ الجدول (١٠) اي ان التاثير معنوي، وبهذا فاننا نرفض فرضية العدم التي تنص بعدم وجود تاثير معنوي ونقبل الفرضية البديلة التي تنص بوجود تاثير معنوي حقيقي للقروض على معدل البطالة.

جدول (١٠) جدول احتساب قيمة المعاملات الاختبارية

الانموذج		المعاملات الحدية	اختباري	قيمة المعنوية
		B		
1	(الثابت)	18.749	10.640	.000
	المتغير التوضيحي	-4.996E-8	-2.885	.013

المصدر: الباحثة بالاعتماد على البرنامج الاحصائي المحوسب SPSS

٥- من خلال التمثيل البياني للنموذج السابق نلاحظ انها تتوزيع تقريبا توزيع معتدلا اي طبيعيا وهذا يتفق مع افتراضات الانموذج الخطي البسيط ويؤكد صحة الانموذج المفترض. لاحظ الشكل (٤)

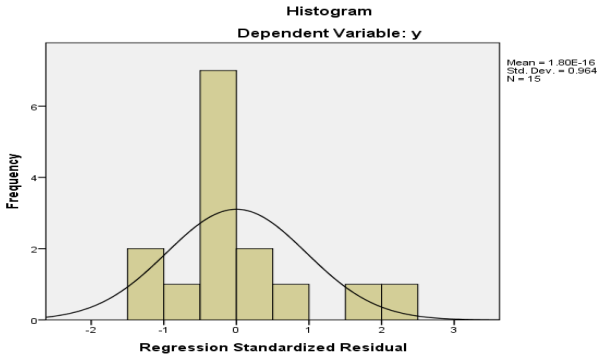

شكل (٤) شكل يمثل التوزيع الطبيعي

المصدر: الباحثة بالاعتماد على البرنامج الاحصائي المحوسب SPSS

خامسا: الاستنتاجات والتوصيات

٥-١ الاستنتاجات

١. تعدد معايير تعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة على مستوى المؤسسات الدولية (البنك الدولي، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية منظمة العمل الدولية) في حين أن في العراق هنالك معيار منفرد يتمثل بـ(عدد العاملين) يعتمد عليه في تعريف المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة فقط.

٢. تختلف الأرقام التي تبين الأهمية النسبية وتلك المتعلقة بمساهمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الناتج الإجمالي المحلي والتوظيف من دولة لآخرى إلا أنها تشكل نحو (٨٠%) من إجمالي المشاريع في دول العالم وتشكل حوالي (٦٠%) من إجمالي القوى العاملة وتساهم بحوالي (٥١%) من الناتج المحلي الإجمالي للدول المتقدمة كالولايات المتحدة والمملكة المتحدة.

٣. تشكّل المشاريع الصغيرة والمتوسطة العمود الفقري للاقتصاد الوطني ومحركاً اساسياً في عملية التنمية الاقتصادية وتُساهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي وتحسين وضع ميزان المدفوعات وإستخدام الموارد المحلية.

٤. تتميز المشاريع الصغيرة والمتوسطة بأهميتها الاجتماعية من خلال توفير فرص عمل لأعداد كبيرة من الايدي العاملة ولذلك هناك إهتمام كبير في العديد من الدول بهذه المشاريع وتحديداً في الدول النامية.

٥. تتمتع المشاريع الصغيرة والمتوسطة بالمرونة الكافية التي تُمكّنها من الإنتشار في مختلف المدن الريفية والحضرية بما يجعلها قادرة على التوسع وهذا يؤدي إلى التوازن الإقليمي والجغرافي للتنمية الاقتصادية.

٦. إن دعم أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال إتاحة التمويل يؤدي إلى المساهمة في نمو وتحسين هذه المشاريع في إطار تنمية القطاع الخاص كما يساهم التمويل في قيام ونجاح وإستمرار هذه المشاريع وهذا ينطبق على كل من الدول النامية والمتقدمة.

٧. تُساهم القروض التمويلية في دعم قدرات الافراد العاطلين أو الباحثين عن العمل للحصول ذاتياً على فرصة عمل تتناسب مع رغباتهم وإستعداداتهم ومؤهلاتهم من النواحي كافة بدلاً من الإعتماد على الوظيفة العامة التي توفرها الدولة.

٨. إن منح القروض الصغيرة الميسرة هي جزء من النشاط التمويلي للقطاع العام الذي يهدف إلى تفعيل الإستثمار الصغير الذي لا يحتاج إلى كثافة رأسمالية عالية ويوفر فرص تشغيلية فاعلة للفئة المنتجة من المجتمع وخصوصاً لدى خريجي الجامعات والمعاهد وذوي المهن والحرف الذين يتمتعون بخبرات عملية جيدة ولا تتوفر لديهم القدرة على تمويل مشاريعهم الصغيرة مما يساهم في تخفيض نسبة البطالة.

٩. تفاقم مشكلة البطالة في العراق جاءت نتيجة تدمير البنى التحتية للاقتصاد بسبب تعرض البلاد للاحتلال الاجنبي والتركيز فقط على الجانب الامني فضلا عن سياسات الخصخصة والانفتاح على العالم الخارجي مما ادى الى توقف خطط التنمية الاقتصادية في العراق.

٥-٢ التوصيات

١-إلزام المصارف التجارية والحكومية في المشاركة في تمويل المشاريع واستخدام المبالغ المخصصة لكل واحدة منهم كقروض مقدمة للزبائن اين كان افراد اوشركات التي تتوفر فيه شروط الاقراض لغرض توفيرالقروض لمستحقيها لزيادة مساهمة القطاع المصرفي في الناتج المحلي الاجمالي.

٢-نجحت المشاريع الصغيرة في الحد من مشكلتي الفقر والبطالة وخاصة للاسر المستفيدة منها فإن الدر اسة توصي بالتوسع بالمشاريع الصغيرة وزيادة قيمة القروض مع تقليل نسبة القائده الماخوذه على مبلغ القرض

٣-تقديم اعفاءات ضريبة للمشاريع الصغيرة لمدة محددة وتوفير البيئة الملائمة من خلال اعفاءها من الضريبة لمدة لا تقل عن خمسة سنوات من منح الاجازة من الرسوم الضريبية والرسوم الاخرى من اجل اعطاءها فرصة الاستمرارية وتجنب انهيارها.

٤-ان تقديم الدعم المالي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة يحتاج ايضا الى الدعم الاستشاري في مجال المال والاعمال وبخاصة المشاريع التي تكون في بدايتها من اجل تحسين اداءها وتقوية مركزها التنافسي في السوق وذلك من خلال توجيه المستثمرين للفرص الاستثمارية وعقد الدورات التدريبية والندوات.

٥-دعم الجانب التسويقي لغرض تنمية وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة حيث يتطلب الامر الالمام بالسوق من اجل تنمية القدرات التسويقية من اجل ايجاد السبل الناجحة للتسوق وذلك من خلال البحوث والدراسات وتقديم الجداول الاحصائية عن الاسواق العالمية والترويج عن المنتجات محليا ودوليا.

٦-وضع اليات تساعد اصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة من اجل تسديد اقساط القروض الممنوحة لهم وذلك من خلال شراء منتجاتهم من اجل ضمان بقاء المشروع.

٧-السعي الى تكامل انشطة المشاريع الصغيرة والمتوسطة مع الانشطة التجارية والصناعية والزراعية ويعتبر هذا التكامل من اهم اسباب نجاح هذه المشاريع.

٨-تخصيص مراكز استشارية لتقديم الخدمات الادارية والمالية والفنية ودراسة الجدوى الاولية والاقتصادية والتي يعجز اصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة تحملها واختيار التكنولوجيا المتطورة واساليب الانتاج والنقل.

٩-اصدارتشريع او تطويرقوانين وانظمة والتشريعات التي تحكم عمل المؤسسات ممايوفي مناخ للتعاون بين هذه المؤسسات والجهات المعنية.

١٠- عمل دورات تدريبية بالتعاون مع منظمات دولية واقليمبة لاصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة من اجل تدريبهم على معرفة الخطوات الاولى لانشاء المشروع الناجح وهدم تاسيس مشوع دون دراسة جدوى مسبقا.

١١- إنشاء وتحديث قاعدة بيانات عن المشروعات الصغيرة (تتضمن عدد المشاريع الصغيرة والمتوسطة ونوعها وحجمها وتوزيعها جغرافيا وقطاعيا وفق النوع الاجتماعي والقروض الممنوحة من قبل الدولة والمصارف التجارية) مع توحيد أسس ومعايير إعداد البيانات على المستوى المحلي.

١٢- استحداث برنامج وطني يقوم على حصراعداد البيانات وتهيئة المعلومات عن البطالة بهدف التعرف على حجمها ونوعها لضمان خلق فرص عمل للعاطلين تتناسب مع مؤهلاتهم.

سادسا: المصـــادر

أ- الكتب:

١- خالد واصف الوزني، احمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، عمان، دار وائل، ٢٠١٦

٢- السعودي، جميل سالم الزيدانين، اساسيات في الجهاز المالي: المنظور العملي عمان، (الاردن): دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، ١٩٩٩ص ٤١.

٣- سلوى ضامن المصري، تشخيص الفقر في الاردن، بدون جهة نشر، الاردن، ٢٠٠٢ ،٢.

٤- الشمري، صادق راشد حسين، سياسات الإقراض وسبل تطويرها في المصارف العراقية :الواقع والآفاق المستقبلية، الطبعة الثانية، بغداد، ٢٠٠٦، ص ١٩-٢٠.

٥- عبد الحميد مصطفى ابو ناعم، ادارة المشاريع الصغيرة، دار الفجر للنشر والتوزيع الطبعة الاولى، ٢٠٠٢.
٦- عبد المطلب عبد الحميد، " اقتصإديات تمويل المشروعات الصغيرة"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٩، ص ١٦٥-١٦٦.
٧- عشيش، حسن سمير، التحليل الائتماني، (الطبعة الاولى ٢٠١٠).
٨- محمد رفعت طاقة، محمد الزيود، وليد أحمد، حسين عجلان، اساسيات علم الاقتصاد الجزئي والكلي، عمان، اثراء للنشر، ٢٠٠٨. ص ٣١.
٩- د.مرسي بن شهرة. الاصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل ٢٠٠٩ ص٢٥٥، ط١ عمان دار الحامد للنشر والتوزيع
١٠- مصطفى سلمان، واخرون، مبادى الاقتصاد الكلي، دار الميسرة للطباعة والنشر، الطبعة الاولى، عمان ،٢٠٠٠ ص،٢٣٧
١١- المنصور كاسر، جواد وشوقي، إدارة المشروعات الصغيرة، دار الحامد لمنشر، الطبعة الأولى، عمان الأردن (٢٠٠٠).
١٢- الوافي الطيب، بهلول لطيفة، البطالة في الوطن العربي، اسباب وتحديات، ٢٠١٢

ب- المجلات والدوريات والبحوث:

١- البرامج العراقية للحد من الفقر، مجلة العمل والمجتمع، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، المركز الوطني للبحوث والدراسات، بغداد، العدد الرابع /شباط ٢٠٠٨، ص١١٣.
٢- بيان حرب، دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية "التجربة السورية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية –المجلد،- 22 العدد الثاني، ٢٠٠٦.
٣- حسين بلعجوز "محاضرات في تقنيات البنوك للسنة الرابعة المالية"، قسم علوم تجارية، المسيلة، ٢٠٠٣-٢٠٠٤.
٤- حنان عبد خضر، ايمان عبد الكاظم، فرحان محمد، (البطالة في العراق الاثار الفعلية والمعالجات المقترحة، ص 57 ،٢٠١٠.
٥- خالد كاظم حسن، المشروعات الصغيرة والمتوسطة (الاهمية والمعوقات)، جمهورية العراق، وزارة التخطيط، بغداد، ٢٠١٢.
٦- رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة. مجلة عالم المعرفة العدد ٢٢٦ الكويت اكتوبر١٩٩٧ ص٣٧.
٧- سرحان سلمان محاضرة في مركز النيل للاعلام بكفر الشيخ – ٢٠١٦.المشروعات الصغيرة ودورها في تحقيق التنمية االقتصادية..
٨- سعودي، هشام قاسم، القروض الصغيرة وتشجيع نشر الصناعات البسيطة المكملة للزراعة لإمتصاص البطالة مجلة العمل والمجتمع، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، المركز الوطني للبحوث والدراسات، بغداد، العدد .الرابع /شباط ٢٠٠٨.
٩- الطاهر الاطرش، تقنيات البنوك، الجزائر المطبوعات الجامعية، ٥٥ -٥٦
١٠-عبد الرحمن يسري، الصناعات الصغيرة في البلدان النامية تنميتها ومشاكل تمويلها في أطر نظم وضعية وإسالمية، المعهد اإلسالمي للبحوث والتدريب، البنك اإلاسلامي للتنمية، جدة،١٩٩٥، ص:٣١
١١-فلاح خلف الربيعي. سبل رفع مستوى التشغيل في العراق ٢٠٠٨ ص٢٢-٢٣).
١٢- كاظم شمخي عامر، القروض الصغيرة .... والمشروعات المدرة للدخل معالجات ناجحة للبطالة والفقر ، المركز الوطني للبحوث والدراسات ، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ، بغداد، ٢٠٠٧،ص٨ .
١٣-كروش نور الدين، سوق الأوراق المالية وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة حالة بورصة الجزائر، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، الجزائر، العدد ١١، جانفي، ٢٠١٤، ص .٦.
١٤- مرزوقي نوال، معوقات حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية – دراسة ميدانية لبعض المؤسسات الصناعية، جامعة فرحات عباس، الجزائر ،٢٠١٠، ٢٥.
١٥- ميساء حبيب سلمان، الأثر التنموي للمشروعات الصغيرة الممولة في ظل استراتيجية التنمية، الاكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك ،٢٠٠٩ ص٣٤.

١٦- ناهدة عبد الكريم حافظ، قروض المشروعات الصغيرة ودورها في تعزيز المكانة الاقتصادية والاجتماعية للمرأة اعمال المؤتمر المركزي السنوي الثاني لبيت الحكمة (بناء المرأة بناء العراق) بيت الحكمة، بغداد ،٢٠١١، ص ١١٦-١١٧

ت- الرسائل والاطاريح:

١- خلود رائد يوسف زنديق/ رسالة ماجستير دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تقليل مستوى البطالة في محافظة طولكرم ،٢٠١٧.

ث- التقارير الوطنية والعربية والدولية:

١- - منظمة العمل العربية، دور المنشات الصغيرة والمتوسطة في تخفيف ازمة البطالة، المنتدى العربي للتشغيل، بيروت، ٢٠٠٩، ص١٩.

٢- تقرير المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، ٢٠١٠.

٣- جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي/المجموعة الاحصائية السنوية ٢٠١٧.

٤- جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للاحصاء وتكلنوجيا المعلومات، مسح التشغيل والبطالة ٢٠٠٩

٥- جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للاحصاء وتكنلوجيا المعلومات للسنوات (١٩٧٧،١٩٨٧،١٩٩٧،٢٠٠٣،٢٠٠٥،٢٠٠٨،٢٠٠٩)

٦- محسن البيه، "القرض عقد"، الموسوعة العربية، ٢٠١٧.

٧- وزارة التخطيط العراقية "خطة التنمية الوطنية ٢٠١٣-٢٠١٧"، ص١٣).

ج- شبكة الاتصالات الدولية

١- موقع كنانة أون لاين، الصندوق المصري لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات،الوثيقة الالكترونية: www.kenanaonline.org

ح- المصادر الاجنبية:

1. Glenn Curtis، "Different Needs, Different Loans" ،Investopedia, Retrieved 2017, Edited
2. ncyclopedia.com, 2017.
3. MOEA, White Paper on Small and Medium Enterprises in Taiwan 2003
4. Undp ،Preventing and Eredicating Poverty، (New York), 1997, Page 11.
5. LaToya Irby (15-8-2016), "Seven Types of Loans" ،the balance, Retrieved 2017. Edited.